

Distr.: General
20 October 2004
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٤٩ من جدول الأعمال
المحيطات وقانون البحار

رسالة مؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم رفق هذه الرسالة بيانا صدر عن وزارة بوليفيا للشؤون
الخارجية وشؤون العبادات بمناسبة مرور مائة عام على توقيع معاهدة عام ١٩٠٤
(انظر المرفق).

ففي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، يكون قد مرت مائة عام على توقيع المعاهدة
التي فرضتها شيلي على بوليفيا بعد حرب المحيط الهادئ في عام ١٨٧٩.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال "المحيطات
وقانون البحار" الذي سينظر فيه في جلسة عامة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر القادم.

(توقيع) إرنستو أرايبار كيروغا

السفير

الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة

بيان بمناسبة مرور ١٠٠ عام على توقيع معاهدة ١٩٠٤، صادر عن وزارة الخارجية وشؤون العبادات لبوليفيا

انتهت حرب المحيط الهادئ عندما فرضت حكومة شيلي على بوليفيا اتفاق هدنة في نيسان/أبريل ١٨٨٤ وضعت به رسمياً نهاية للمعارك وكرست بينوده ضم شيلي بصورة انفرادية للساحل البوليفي. وكانت المذكرة/الإنذار الصادرة عن وزير خارجية شيلي أبراهام كوينينغ أرست أسس معاهدة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٤، التي كرسّت خسارة بوليفيا لما مساحته ١٢٠.٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضيها منها ٤٠٠ كيلومتر من السواحل وأربعة موانئ، وسبعة مرافئ صغيرة. ومنذ ذلك التاريخ والثروات التي تزخر بها الأراضي المحتلة من أسمدة وأملاح ونحاس تستغل لتنمية شيلي.

وبالرغم من أن شيلي سمحت لبوليفيا بحرية العبور وشق خط حديدي من أريكا إلى لاباس، ترتبت على توقيع المعاهدة آثار سياسية واقتصادية مضرّة بها. فقد تسببت المعاهدة في قضم أجزاء من أراضيها وحدّت من فرص نموها وعرقلت تجارتها وشكلت خطراً على أمنها القومي حيث أن منافذها إلى البحر أصبحت تحت سيطرة جارتها.

وقد مر ١٢٥ عاماً على هذه العزلة الجغرافية التي فرضتها شيلي على بوليفيا. غير أنه وبالرغم من طول هذه الفترة، لا تزال بوليفيا تطمح إلى استعادة سواحلها على المحيط الهادئ باعتبار ذلك هدفاً لا محيد عنه. ومنذ انتهاء الصراع، ومشكلة المنفذ البحري حاضرة في جدول أعمال علاقاتها الدبلوماسية مع شيلي وجدول أعمال علاقتها الدبلوماسية مع بيرو، ثم أصبحت تدريجياً بنداً ثابتاً في جدول علاقاتها مع البلدان الأخرى من المجتمع الدولي.

وهكذا أصبح هذا البند حاضراً على الدوام في جدول أعمال منظمة دول أمريكا اللاتينية إذ لا بد من فك عزلة بوليفيا الجغرافية وإيجاد منفذ لها على البحر على نحو ما يتضح من الإعلان الذي صدر عن مجلس المنظمة الدائم في ١٩٧٥، وفي عدة قرارات صدرت عن جمعيتها العامة منذ عام ١٩٧٩.

فمعاهدة السلام لعام ١٩٠٤ تسببت وما زالت تتسبب في أضرار كبيرة لبوليفيا. كما أن التوقيع على هذا الصك القانوني ألحق بها ضرراً اقتصادياً أكبر. فعلى صعيد الاقتصاد الكلي، ألحقت عزلة بوليفيا بنموها خسارة قدرت بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي. كما أن هناك تكاليف اقتصادية يتكبدها الموردون والمصدرون بسبب

عبور تجارتهم من الموانئ والأراضي الشيلية. وكانت الأضرار فادحة أيضا فيما يتعلق بالموارد البحرية حيث أن فقدان بوليفيا لسواحلها حرمها من الثروة السمكية ومن الموارد البحرية الطبيعية.

وهكذا ترتبت ولا تزال تترتب، عن صراع دار في القرن التاسع عشر، آثار كبيرة تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بوليفيا.

وإن الذكرى السنوية المئوية لتوقيع معاهدة ١٩٠٤ مصدر إحباط كبير في بوليفيا. فهذا الصك القانوني لم يكن وليد مفاوضات متكافئة وإنما غلب فيه منطق القوة على روح العدالة.

وإن الجهود التي تبذلها بوليفيا للوصول إلى منفذ سيادي على البحر ليست ظرفية أو عابرة وإنما هي جزء من مسعى دائم ودؤوب. وينبغي ألا يغيب عن علم المجتمع الدولي أن بوليفيا وشيلي أجرتا مفاوضات بشأن هذا الموضوع البحري في السنوات ١٨٩٥ و ١٩٢٠ و ١٩٥٠ و ١٩٧٥ و ١٩٨٧. غير أنه للأسف، منيت هذه المحاولات الدبلوماسية جميعها بالفشل.

وتمسكت حكومة شيلي في مختلف الاجتماعات الثنائية والمنتديات المتعددة الأطراف بوحدة نص المعاهدات وبخاصة فيما يتعلق بمعاهدة عام ١٩٠٤. ويتكرر موقفها هذا، كلما أثرت مشكلة المنفذ البحري وإن كان لا يرد ذكره بالضرورة عندما يدور الحديث عن حرية العبور والتسهيلات المفترض تقديمها للتجارة الخارجية البوليفية. فعبور البضائع من بوليفيا وإليها عبر الأراضي والموانئ الشيلية المنصوص عليه في معاهدة ١٩٠٤ لم يكن أبدا على نطاق واسع وبدون شرط مثلما تؤكد حكومة شيلي. فالمعاهدة تنطوي على جملة من القيود وتخضع للتقلبات السياسية للبلد المجاور، مما يعيق التجارة البوليفية ويخضعها لزيادات مطردة في التعريفات ويعرضها بخاصة لمختلف الإضرابات والمقاطعات التي تفرضها النقابات. وفي هذا السياق، كان لسياسة التنازل للقطاع الخاص عن مينائي انتوفكاستا وأريكا أثر سلبي في الاتفاقات الثنائية التي تسمح بوجود وكلاء عن الدولة البوليفية في الموانئ الشيلية فيما يعبر عن مسؤوليات الدولة الشيلية الضمنية وعن الحقوق البوليفية في حرية العبور.

وبعد قرن من توقيع معاهدة ١٩٠٤، يضعف التنازل عن ميناء أريكا نظام حرية العبور لأن إدارة هذا النظام لا تفوض إلى أطراف ثالثة تحت أي مفهوم أو ترتيب قانوني. ثم إن النظام الاحتكاري المفروض على ميناء أريكا الذي تقرر دون استشارة بوليفيا التي هي صاحبة الشحنات، بدأ يؤثر سلبا على التجارة الخارجية البوليفية لأنها تكبدت زيادة باهظة في تكلفة خدمات الميناء مما أصبح مصدرا جديدا للتوترات فيما بين البلدين.

وبالرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها بوليفيا لترك باب الحوار مفتوحا مع حكومة شيلي، لم تجد دعواتنا آذانا صاغية وردودا تتفق مع روح العصر. وهناك بصرف النظر عن النجاحات السياسية العابرة، حقيقة تاريخية وسياسية جغرافية مشتركة وتكامل اقتصادي بين جنوب بيرو، وشمال شيلي، وغرب بوليفيا. غير أنه لا عمليات التكامل ولا شبكات الطرق والكهرباء ستصبح حقيقة ملموسة ما لم تحل بوليفيا وشيلي نهائيا مشكلة المنفذ البحري.

والطلب البوليفي تسنده العدالة والأخلاق والتاريخ. ولذا فإن ما أعربت عنه الأوساط الدبلوماسية وتفهم دول نصف الكرة الأرضية المنعكس في قرارات منظمة الدول الأمريكية عاملان سيساعدان على حل هذه المشكلة القارية.

وإن غياب العلاقات الدبلوماسية بين البلدين يقيم الدليل للمجتمع الدولي على الظلم الذي تتعرض له بوليفيا.

وبصرف النظر عن أي أمر، وتغلبا لروح التكامل التي يجب أن تقدم عما سواها في القرن الجديد، تدعو حكومة بوليفيا مجددا حكومة شيلي إلى أن تفتح من جديد باب المحادثات في الإطار الذي اتفق عليه البلدان في اجتماع ألغارف من عام ٢٠٠٠.

لاباز، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤